United Nations
Global Compact

685 Third Avenue
12th Floor
New York, NY 10017
Tel +1 212 907 1301
globalcompact@un.org

24 كانون الثاني/يناير 2023

السيدات والسادة المشاركين في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة،

لقد دخلنا العام 2023 ومما لا شك فيه أننا نعيش في عالم هش وممزق تتقوض فيه مساعينا لبناء عالم مستدام نتيجة الحرب في أوكرانيا وأزمتي الطاقة والغذاء وتغير المناخ والطقس القاسي والأخطار التي تهدد الديمقراطية والجائحة المستمرة والظواهر السلبية الأخرى المتمثلة في التضخم وتقلب العملة والركود الوشيك.

هذه هي التحديات العالمية التي تفرض علينا حشد جهودنا للتصدي لها، ولذلك علينا أن نحرص في العام 2023 على تحويل الدفة وإحراز تقدم، مستفيدين من الحلول ومن الفرص العديدة المهمة المتوفرة أمامنا والتي يُمكن أن تسهم في تنمية عالم أكثر استدامة وشمولية.

وبينما يواجه العالم أزمات استثنائية، يُقدم الاتفاق العالمي للأمم المتحدة وشبكاته المحلية البالغ عددها 62 شبكة الدعم للشركات لاتخاذ إجراءات قابلة للقياس وخاضعة للمساءلة بغية بناء عالم مستدام. هذا ما ينبغي فعله وهذا ما يفيد الأعمال.

أودّ في هذا العام دعوة الرؤساء التنفيذيين بشكل خاص ودفعهم لاتباع نهج أكثر جرأةً وطموحًا في قيادة شركاتهم. في الواقع، إن الكثير من الرؤساء التنفيذيين المشاركين معنا يقدمون إسهامات كبيرة ولا بدّ لنا من أن نعترف بهذه الجهود ونقدّرها في الأوقات الصعبة، ولكننا بحاجة إلى أن يضاعف الجميع مساعيهم.

في ما يتعلق بالأعمال التجارية، يسمح اتباع نهج قائم على المبادئ **وعلى الاستدامة** بتحسين نتائج الأعمال على المدى الطويل والقدرة التنافسية بينما يضمن تحقيق المزيد من الإدماج والمساواة.

نبلغ بقمة الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة لعام 2023 التي ستُعقد في شهر أيلول/سبتمبر نقطة منتصف الطريق لتحقيق **أجندة** التنمية المستدامة لعام 2030 وبها نستعرض ما وصلنا إليه وما علينا الوصول إليه، ما سيشكل محطة أساسية وفرصة مهمة للشركات، وأيضًا لأصحاب المصلحة الآخرين، للإعلان عن إجراءات وأهداف طموحة تتسم بالمصداقية.

لدينا فرصة حقيقية لإحياء الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

حان الآن وقت الريادة. لذلك على القطاع الخاص إلى جانب الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين التحلي بالجرأة. ونتوقع من المشاركين معنا إحداث تأثيرات إيجابية في مختلف المبادئ العشرة للاتفاق العالمي للأمم المتحدة. وهذا العام، نعتقد أنه من المهم جدًا أن تقوم الشركات باتخاذ إجراءات لمعالجة خمس مجالات، ألا وهي:

1. الأجور المعيشية
2. تغير المناخ
3. المساواة بين الجنسين
4. إدارة المياه
5. التمويل المستدام

هذه هي المجالات الخمس التي نعتقد أن القطاع الخاص يمكن أن يحقق فيها أكبر قدر من التأثير حاليًا لتسريع وتيرة التقدم في تنفيذ الأهداف العالمية.

كما يمكن للعمل على هذه المجالات أن يعزز الفرص التجارية عن طريق الشمولية وتحسين الأعمال وحشد رؤوس الأموال.

ومن جهة أخرى، لا يزال تغير المناخ يُشكل تهديدًا وجوديًا لهذا الكوكب، كما يشكل خطرًا على الاقتصاد العالمي ويعيق التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولهذا السبب قام الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش أيضاً بالإعلان عن مؤتمر قمة الطموح المناخي في أيلول/سبتمبر، ودعا جميع القادة إلى مضاعفة الإجراءات المناخية والمجيء بأخرى جديدة وصادقة وجدية.

وتشمل هذه الدعوة الشركات لوضع أهداف قائمة على العلم وتقديم الدعم لتنفيذ بنود اتفاقية باريس. ويجب ألا ننسى أن علينا القيام بذلك من أجل الشباب والأجيال القادمة التي تطالب باتخاذ إجراءات لتنفيذ اتفاقية باريس.

صدر في العام الفائت تقرير عن فريق خبراء رفيع المستوى في الأمم المتحدة معني بالتزامات صافي الانبعاثات الصفري، بعنوان *النزاهة مهمة*، قدموا فيه دليلاً إرشادياً لضمان تعهدات خاصة بصافي الانبعاثات الصفري تتمتع بالمصداقية وخاضعة للمساءلة. ولذلك ما يتخذه القطاع الخاص وغيره من الإجراءات حول هذه التوصيات أمر بالغ الأهمية لمؤتمر قمة الطموح المناخي والخطوات التالية التي نتخذها بينما نتطلع إلى مؤتمر **الامم المتحدة للتغيير المناخي** الثامن والعشرين.

نحن بحاجة إلى قيادة فعالة وعالية المستوى في القطاع الخاص مستعدة للتفكير بشكل طموح والابتكار والشراكة، إذ سيكون من الضروري في العام المقبل أن يقوم المشاركون في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة ومجتمع القطاع الخاص عمومًا بفعل المزيد.

إننا نسعى في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة إلى تشكيل مجموعة عالمية من الشركات المسؤولة التي تشكل قوة تعمل من أجل الخير. ففي العام 2022، أكدت نسبة 90 في المئة من الشركات المشاركة التي شملها الاستطلاع أن الاتفاق العالمي للأمم المتحدة ساعدها في تعزيز سياسات وممارسات مسؤولية الشركات.

هذا وازداد في العام الفائت عدد الدول التي ننتشر فيها من 69 إلى 96 دولة وتجاوز عدد المشاركين لدينا 17000 شركة و3000 مشارك من غير قطاع الأعمال يمثلون تقريباً كل قطاع وحجم.

لقد أطلقنا في وقت سابق من هذا الشهر دراستنا الثانية عشرة للرؤساء التنفيذيين التي تستند إلى أفكار ومعلومات مستمدة من أكثر من 2600 رئيس تنفيذي في 128 دولة و18 مجالًا.

وتبين من خلال الدراسة أن الرؤساء التنفيذيين أمام سياق عالمي مليء بالتحديات، إذ تواجه الغالبية العظمى منهم (93 ٪) عشرة تحديات متزامنة أو أكثر من ذلك في أعمالهم ، بينما يُحذر معظمهم (87 ٪) من أن مستويات الاضطراب الحالية ستحدّ من تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

لكن ثمة فسحة أمل. فجميع الرؤساء التنفيذيين تقريبًا ممن شملهم الاستطلاع (98 ٪) يوافقون على أن الاستدامة تشكل صلب الدور الذي يضطلعون به، وأصبحوا يدركون أكثر فأكثر أنهم قادرون على بناء المصداقية وقيمة العلامة التجارية من خلال الالتزام بالمبادئ العشرة للاتفاق العالمي للأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة في كل عملياتهم.

هذا أحد الأسباب التي تدفعنا إلى إطلاق آلية «الإبلاغ عن التقدم المحرز» المحسّنة للمشاركين هذا العام.

ومن شأن آلية «الإبلاغ عن التقدم المحرز» المحسّنة أن تقدم الدعم في عمليات صنع القرار وأن تساعد الشركات في قياس التقدم بطريقة موحّدة تدعم تقدير إجراءات الشركات وشفافيتها وقابلية مقارنتها. ولغاية تحقيق قيمة مضافة وتبسيط عملية تقديم التقارير بشأن المبادئ العشرة، سنطلب من جميع المشاركين الكشف عن التقدم المحرز باستخدام منصة رقمية جديدة.

يجب علينا الآن أكثر من أي وقت مضى أن نوفّق بين طموحاتنا والمصداقية والمساءلة لضمان إحداث تغيير فعلي.

يمكننا معاً التصدي للكثير من التحديات التي نواجهها في العام 2023 وما بعد العام 2023. إنني متحمسة للفرص التي أمامنا، وأتطلع إلى مشاركتكم المستمرة في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة والمساعدة في دفع التقدم نحو تحقيق عالم أكثر استدامة.

مع فائق الاحترام والتقدير،

ساندە أوجيامبو

المديرة التنفيذية والرئيسة التنفيذية للاتفاق العالمي للأمم المتحدة